A Treatise in: (Dafe Alshubah Walzzun Fi 'Iyrab Qawlihi Azzawajal: ('Innama Amruhu 'Iyza 'Arada shayyan 'An Yaqul Lahu kun Fayakun), Wadafu Ma awradahu Alayhi Almuribun) By Shihab Al-Din Al-Khafaji (Died 1069 AH) Study and Verification

Esam Fouad Muhammad Abid Alkubaisy
University Headquarter, University of Anbar, Ramadi, Iraq
essam.f.alkubaisi@uoanbar.edu.iq

KEYWORDS: **Parsing, Being, Doubts and Suspicions, Achievement, Al-Khafaji.**

https://doi.org/10.51345/.v35i4.1002.g486

ABSTRACT:

Praise be to God, the praise of the grateful, and prayers and peace be upon His truthful and trustworthy Prophet, and upon his chosen family and companions. And then: This research aims to show the differences in the opinions of ancient and modern grammarians regarding the parsing of the reading of those who read: “be” Nominative or accusative the word that was mentioned in the Almighty’s saying: [His practice, when He intends to do something, is no more than He says, "Be", and it comes to be.]. Some of them made the nominative case a resumption, so the estimation according to them is: “So it is” meaning the predicate of a deleted subject. Some of them went to the saying: That the nominative case in “it is” is correct for two reasons: the first is the resumption, and the second is the conjunction with the verb “he says.” The other went to the saying that the nominative case here is a conjunction with the imperative verb “be.” Just as they differed in the reading of the nominative case, they also differed in the reading of the one who put “it is” in the accusative case. They found this reading problematic, and some of them went to challenge its correctness and the impermissibility of basing it on the rules of the Arabic language. Among the modern scholars who explained this phenomenon is Shihab al-Din al-Khafaji, who devoted this treatise to it, entitled: Removing doubts and suspicions in the parsing of the Almighty’s saying: [His practice, when He intends to do something, is no more than He says, "Be", and it comes to be.] And he Removed what the parser brought against him. He detailed their statements and opinions about it and what is related to their interpretations of it.

رسالة في: (دفع الشُّبه والظُّنون في إعراب قوله عزَّ وجل: (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ)، ودفع ما أورده عليه المعربون) لشهاب الدين الخَفاجي (تَ 1069هـ) دراسة وتحقيق

م.م. عصام فؤاد محمد عبد الكبيسي
رئاسة الجامعة، جامعة الأنبار، الرمادي، العراق
essam.f.alkubaisi@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية | إعراب، يكون، تحقيق، الشبه والظنون، الخفاجي

https://doi.org/10.51345/.v35i4.1002.g486

ملخص البحث:

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على نبيه الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يهدف هذا البحث إلى بيان أوجه اختلاف النحاة القدامى والمتأخرين في إعراب قراءة من قرأ: "يكون" رفعا أو نصبا التي وردتْ في قوله تعالى: (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ)، فمنهم من جعل الرفع على الاستئناف فالتقدير عنده: "فهو يكون" أي خبر لمبتدأ محذوفَ، ومنهم من ذهب إلى القول: بأنَّ الرفع في "يكون" يصح لأمرين: أولهما الاستئناف، والثاني العطف على الفعل "يقول"، وذهب الآخر إلى القول بأ نَّ الرفع هنا عطف على فعل الأمر "كن"، ومثلما اختلفوا في قراءة الرفع اختلفوا كذلك في قراءة من نصب "يكون" وقد استشكلوا هذه القراءة وذهب بعضهم الى الطعن في صحتها وعدم جواز تقعيدها على قواعد اللغة العربية، ومن العلماء المتأخرين الذين بينوا هذه الظاهرة هو شهاب الدين الخفاجي فقد أفرد برسالته هذه المسماة بـ(دفع الشُّبه والظّنون في إعراب قوله عزَّ وجل: (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ) ودفع ما أورده عليه المعربون) فقد فصل فيها أقوالهم وآراءهم حولها وما يتعلق بتأويلاتهم لها.

المقدمة:

الحمدُ لله ذي الجود والكرم، صاحب المنن مُتمِّم النِّعَم، والصلاةُ السلام على داحي الظّلام، هادي الأنام، محمد بنَ عبدالله نسلَ الكرَام، وعلى آله وصحبه الأعلام، وبعد:

فإنَّ علماءنا بذلوا قصارى جهدهم في خدمة لغة القرآن الكريم، فقد ألّفوا لتلك اللغة تصانيف جمة متمثلة ببيان معاني كلماته، ودقائق صور ألفاظه الدلالية، وتراكيبها النحوية والصرفية، وما ينبني عليها من حكم عقائدي أو حكم فقهي أو معنى بياني تفسيري، وقد تركوا لنا تراثاً ضخما كبيرا في هذا الشأن متمثلاً بمخطوطاتهم التي وصلت إلينا، فحظيت تلك المخطوطات عناية المحققين الباحثين دراسة وتحقيقا؛ لإظهار هذا التراث، ومن بين تلك المخطوطات الرسائل التي اختصت ببعض المسائل النحوية، منها رسالة شهاب الدين الخفاجي وهي رسالة لبيان أوجه اختلاف النحاة القدامى والمتأخرين في إعراب قراءة من قرأ: "يكون" رفعا أو نصبا.

وتعدُّ هذه القراءة من القراءات التي اختلف فيها النحويون قديمًا وحديثًا، فقد نالت عندهم حظًا وافرا، فمنهم من جعل قراءة من قرأ "يكون" رفعا على الاستئناف، ومنهم من جوز الرفع فيها على الاستئناف أو العطف، وذهب الآخر إلى أنَّ الرفع هنا عطف على فعل الأمر "كن"، في حين ذهب البعض الآخر إلى أنَّ من قرأ بالنصب "يكون" قد أخطأ ولا يجوز هذا في العربية، وردَّ بعض النحاة على من خطّأ قراءة النصب وأنَّ القراءة متواترة لا يمكن إنكارها وأنَّها لها وجه في العربية[1].

هذا، وكانت رغبتي في دراسة وتحقيق هذه الرسالة؛ لنشر هذا التراث ولينتفع بها طالبو العلم، وقد اقتضت طبيعة الدراسة والتحقيق لهذا المخطوط أنْ تكون مقسمة على قسمين: القسم الأول: تناول الدراسة، وتضمنت خمسة مباحث: جاء في المبحث الأول: حياة المؤلف وما يتعلق بها، وجاء في المبحث الثاني: التعريف بالرسالة وبموضوعها، وتوزع في ثلاثة مطالب: تضمن المطلب الأول: عنوان الرسالة ونسبتها إلى مؤلفها، وجاء في المطلب الثاني: وصف نسخة المخطوط، وفي الثالث: موضوع الرسالة، وأما المبحث الثالث: فقد شمل مصادره ومنهجه في الرسالة، وجاء في المبحث الرابع: منهج تحقيق المخطوط، وتضمن المبحث الخامس: الخاتمة وأهم النتائج التي توصلت إليها، ثم صور نماذج من المخطوط.

أما القسم الثاني فقد تضمن النص المحقق.

وفي ختام هذا الجهد نسأل الله أن نكون ممّن وفقنا في تحقيق هذا المخطوط والتعريف به وبيان ما كان غامضا فيه، وأنْ نكون ممّن أحيا هذا الإرث؛ لينتفع به غيرنا فينال المؤلف وممّن سعى في إخراجه الأجر والثواب، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القسم الأول: الدراسة، وتتضمن خمسة مباحث:

المبحث الأول: حياة شهاب الدين الخفاجي

أولًا: اسمه ونسبه ومولده: هو أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، والخفاجي نسبةً إلى قبيلة خفاجة، وقيل نسبة إلى أبيه، ولد عام (977هـ) في مصر ونشأ فيها، ورحل إلى بلاد الروم، ثم رحل عنها إلى الشام وحلب بعد أن عُزِلَ عن منصب القضاء، ثم عاد إلى بلاد الروم، ثم نُفي إلى مصر وأصبح قاضيا فيها يعيش منه فاستقر إلى أنْ توفي فيها[2].

ثانيا: كنيته ولقبه ووظائفه: يكنَّى الخفاجي بأبي العباس، ويلقّب بشهاب الدين أفندي وقاضي القضاة؛ لأنَّه كان قاضيا لقضاء سلانيك بعدما ولّاه السلطان مراد العثماني في الروم، ثم قاضي القضاة في مصر[3].

ثالثا: مكانته العلمية: كان شهاب الدين الخفاجي لغوياً وأديباً ومفسرا وشاعرا ومؤرخاً[4]، قال عنه الحموي: "صاحب التصانيف السائرة وأحد أفراد الدنيا المجتمع على تفوقه وبراعته، وكان في عصره بدر سماء العلم ونير أفق النثر والنظم رأس المؤلفين ورئيس المصنفين سار ذكره سير المثل وطلعت أخباره وطلوع الشهب في الفلك"[5].

رابعا: شيوخه: تتلمذ شهاب الدين الخفاجي على مجموعة من علماء عصره، منهم:

1. إبراهيم بن عبد الرحمن العلقمي، المتوفى سنة (994هـ)[6].
2. شيخ الإسلام الشمس محمد بن أحمد بن حمزة الرملي، المتوفى سنة (1004هـ)[7].
3. علي بن محمد بن علي غانم المقدسي الحنفي، المتوفى سنة (1004هـ)[8].
4. محمد بن نجم الدين الصالحي الهلالي الشامي، المتوفى سنة (1012هـ)[9].
5. الشيخ نور الدين علي بن يحيى الزيادي، المتوفى سنة (1024هـ)[10].

خامسا: تلامذته: أبرز من تتلمذ على يد الشيخ الخفاجي:

1. عبد القادر بن عمر البغدادي، المتوفى سنة (1093هـ)[11].
2. أحمد بن يحيى بن عمر الحموي، المتوفى سنة (1094هـ)[12].
3. فضل الله بن محب الله بن محمد المحبي، المتوفى سنة (1082هـ)[13].

سادسا: مؤلفاته: إنَّ لشهاب الدين الخفاجي مؤلفات جمة منها ما هو مطبوع، ومنها غير مطبوع بقيت ضمن المخطوطات، وهذه المؤلفات هي:

1. عناية القاضي وكفاية الراضي: وهي حاشية على تفسير البيضاوي، مطبوعة في دار الكتب العلمية– بيروت.
2. ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا: مطبوع في دار الكتب العلمية– بيروت.
3. شرح درة الغواص في أوهام الخواص: مطبوع في دار الجيل – بيروت.
4. شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل: مطبوع في دار الكتب العلمية– بيروت.
5. نسيم الرياض في شرح شفا القاضي عياض: مطبوع في دار النوادر– سوريا.
6. خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا: مطبوع في مطبوعات مجمع اللغة العربية –سوريا.
7. ريحانة الاولياء في طبقات الإباء: مخطوط[14].
8. طراز المجالس: مخطوط[15].
9. ديوان شهاب الدين الخفاجي: مخطوط[16].

10. ديوان الأدب في ذكر شعراء العرب: مخطوط[17].
11. قلائد النحور من جواهر البحور: مخطوط[18].
12. ريحانة الندمان: مخطوط[19].
13. السوائح والرحلة: مخطوط[20].
14. الرسائل الأربعون: مخطوط[21].
15. شرح الفرائض: مخطوط[22].
16. حواشي الرضى والجامي: مخطوط[23].
17. حديقة السحر: مخطوط[24].
18. التمامة في صفة العمامة: مخطوط[25].

سابعا: وفاته: توفّي شهاب الدين الخفاجي في (12) رمضان من سنة (1069هـ) وقد أناف على التسعين من عمره[26].

المبحث الثاني: التعريف بالرسالة وبموضوعها، ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عنوان الرسالة ونسبتها إلى مؤلفها:

عنوان الرسالة: (دفع الشُّبه والظُّنون في إعراب قوله عزَّ وجل: (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ) [27]، ودفع ما أورده عليه المعربون) لشهاب الدين الخفاجي؛ ومما يعزز نسبتها إليه أمور ثلاثة، هي:

أ- الرسالة منسوبة إلى المؤلف في الورقة الأولى من المجموع الذي وقعت به هذه الرسالة هكذا: (رسائل شهاب أفندي)، ومثله جاء في فهرس المكتبة التي يوجد بها المجموع، و(شهاب الدين أفندي) لقب مشهور متداول للمؤلف معروف به علم عليه وحده بين الأعاجم بالديار العثمانية، وقد وقع كثيرا في عناوين وخواتيم كتبه المشهورة المنسوخة هناك مثل: (حاشية عناية القاضي على البيضاوي) و(نسيم الرياض في شرح الشفاء) و(خبايا الزوايا) وغيرها.

ب- الرسالة وقعت ضمن مجموعة رسائل للمؤلف، كثير منها ما هو ثابت الصحة إليه جزما بما له من النُّسخ الأخرى، ومنها ما هو المطبوع مثل: رسالته في إعراب قوله تعالى: (قُل أَرَأَيتكُم) [28]، فهي مطبوعة ضمن مسمى: (أربع رسائل في النحو)، ومثلها أيضا: رسالة في تحقيق قوله تعالى: (ومثل الَّذين كَفَرُوا كَمثَلِ الَّذي ينْعقُ) [29]، وهي محققة في مجلة الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبدَ العزيز، المجلد الثلاثون، مَن: 211 – 227، وغير ذلك من الرسائل المحقَّقة والمنسوبة إليه.

ج- الخفاجي لم يذكر هذه الرسالة بخطه في مصنفاته التي دونها، فعندما ذكر ترجمته في كتابه: "ريحانة الألبا" لم يذكر رسائله الصغيرة، وإنَّما ذكر كتبه كبيرة الحجم، ودليل ذلك أنَّه ترك الباب مفتوحا أمام هذه الرسالة وغيرها من الرسائل الصغيرة، فقد قال في نهاية كلامه عن مؤلفاته في كتابه: "الريحانة": "وغير ذلك" ممّا يعني أنَّ له مؤلفات أخرى، فضلًا عن أنَّ هذه الرسالة لم يدَّعها أحد لنفسه غيره.

المطلب الثاني: وصف نسخة المخطوط:

للمخطوط نسخة خطية وحيدة بحسب علمنا، تحتفظ بها المكتبة السليمانية العامة بتركيا ضمن مجموع برقم: (8920)، من: 63-66، ولم نقف على غيرها.

تقع هذه النسخة في أربع لوحات كبار ضمن مجموع رسائله، وتتألف كل لوحة من صفحتين (وجه وظهر) تبدأ بالرقم: (63/أ)، وتنتهي بالرقم: (66/أ)، يبلغ عدد السطور في كل صفحة من اللوحة الواحدة ثلاثة وعشرين سطرا، في كل سطر اثنتا عشرة كلمة تقريبا.

تمتاز هذه الرسالة بأنَّها كتبت بخط واضح وجميل ومقروء، وتامة الأمثلة المضبوطة، وألفاظها معجمة الحروف، سلمت من التحريف والسقط ما عدا بعض الكلمات وقد أشرت إليها في التحقيق.

ومن الملحوظ فيها أنَّ المؤلف لم يذكر تأريخ تأليفها أو نسخها والانتهاء منه، فقط ابتدأها بقوله: "سبحان ذي العظمة، المحتجب بسبحات النّور عن العيون ... الخ"، ثم ختمها بقوله: "وحولنا حمدنا لله، والصلاة على رسله الكرام نزلًا لنا في خير مقامَ".

المطلب الثالث: موضوع الرسالة:

تباينت آراء النحاة القدامى والمتأخرين حول إعراب قراءة من قرأ: "يكون" رفعا أو نصبا في قوله تعالى: (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونَ[30]، فمنهم من جعل الرفع على الاستئناف فالتقدير عندهم: "فهو يكونَ" أي خبر لمبتدأ محذوف، ومنهم من ذهب إلى القول: بأنَّ الرفع في "يكون" يصح على أمرين: أولهما الاستئناف، والثاني العطف على "يقول"، وذهب الآخر إلى القول بالعطف على فعل الأمر "كن"، ومثلما اختلفوا في الرفع اختلفوا في قراءة من نصب "يكون" وقد استشكلوا هذه القراءة وذهب بعضهم الى الطعن في صحتها وعدم جواز تقعيدها على قواعد اللغة العربية[31].

ومن العلماء المتأخرين الذين بينوا ظاهرة اختلاف آراء النحويين في إعراب "يكون" التي وردت في الآية الكريمة شهاب الدين الخفاجي فقد أفرد برسالته هذه المسماة بـ(دفع الشُّبه والظنون في إعراب قوله عزَّ وجل: (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [32]، ودفع ما أورده عليه المعربون) والتي ابتدأ فيها -بعد تسبيح الله والثناء على جلال عظمته والصلاة على أفضل رسله الكرام والآل والأصحاب- ببيان آرائهم وتقديراتهم

لإعراب "يكون" التي وردت في الآية الكريمة، وقد ساق فيها آراء وأقوالًا نسبها إلى أصحابها وبين موقف الآخرين منها ثم بين رأيه وما استدلّ به، وهي رسالة مختصرة الأسلوب بمنهج وصفي رائع.

المبحث الثالث: مصادره ومنهجه في الرسالة:

أولًا: مصادره: صرح شهاب الدين الخفاجي بالمصادر والمراجع التي اعتمدها في رسالته هذه متمثلةَ بالأعلام والكتب، فقد نقل نصوصا وأقوالًا لأعلام بصورة مباشرة وهذا كثير في رسالته، وأحيانا ينقل عنهم بالواسطة، ومن هؤلاء الأعلام ابن مجاهد، وأبو علي الفارسي، وأبو حامد الغزالي، وابن عطية، والحرالي، وأبو شامة، والرضي، وبرهان الدين السفاقسي، والسمين الحلبي، وبرهان الدين البقاعي، وأما الكتب فقد صرح ببعضٍ منها، مثل: كتاب: "الحجة للقراء السبعة" لأبي علي الفارسي، وكتاب: "الانتصار" للإمام أبي حامد الغزالي، وثمة كتب أخرى استقى منها مادته لكنه لم يصرح بها مثل كتاب: "الدر المصون" للسمين الحلبي، و"نظم الدرر" للبقاعي.

ثانيا: منهجه في رسالته: يمكننا ذكر أهم ملامح منهجه بما يأتي:

1. قدّم رسالته بتسبيح الله والثناء على جلال عظمته ثم الصلاة على أفضل أنبيائه ورسله وآله وصحبه وهذا شأن العلماء في منهج تأليف مصنفاتهم ورسائلهم وخطبهم.
2. التصريح بالدافع الذي كان سببا في تأليف هذه الرسالة، فقد ذكر الخفاجي أنّه سئل عن إشكالية إعراب "يكون" التي وردت في الآية الكريمة والشُّبه والظنون التي وقع المعربون فيها، وأنَّه سيجيب على ما أورده المعربون فيها من أقوال وآراء وتأويلات.
3. بين الخفاجي منهجه من خلال الأمور التي تتعلق بهذه الإشكالية التي وقعت فيها قراءة نصب "يكون" وتباين آراء النحاة حولها وبيان تقديراتهم لها.
4. ساق الخفاجي أمثلة كثيرة من الآيات القرآنية الكريمة التي كانت ذات صلة بالموضوع نفسه ومن الحديث النبوي الشريف ومن الأشعار والأقوال كذلك.
5. كان ينقل نصوص الأعلام حرفيًّا أو أشبه ما تكون كذلك، وكان عند نهاية كل نص يذكر كلمة (انتهى) لبيان أنَّ النص ليس له، وهذا من أمانة العلماء الصادقين ودأبهم في ذكر النصوص.
6. اتضح لي أنَّه كانَ متأثرا بالسمين الحلبي وببرهان الدين البقاعي، فقد نقل كثيرا من نصوص كتابيهما، وممن صرح بذكرهما.

المبحث الرابع: منهج تحقيق المخطوط:

1. نسخها وكتابتها وفق القواعد الإملائية، مع الحرص على إخراجها بالصورة التي وضعت عليها.
2. إكمال ما كان ناقصا منها، ووضع ما رأيته مناسبا للسياق بين علامتين معقوفتين [ ] مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية.
3. تصحيح الخطأ والسهو الذي ورد فيها والاشارة إليه في الهامش.
4. إثبات الترقيم التسلسلي للوحات على الهامش الأخير من الصفحات، مع مراعاة ترقيم اللوحة اليمنى بـ(أ) واليسرى بـ(ب).
5. الإشارة إلى المصادر التي استقى منها المؤلف مادته العلمية في الهامش.
6. مقابلة النصوص التي أوردها المؤلف بالرجوع إلى كتب أصحابها، ووضعها بين علامة التنصيص" ".
7. تخريج الآيات القرآنية الكريمة التي وردت اكتابتها بخط مصحف المدينة المعتمد ووضعها بين قوسين مزهرين مع ذكر اسم السورة ورقم الآية.
8. تخريج القراءات القرآنية من كتب القراءات ونسبتها إلى أصحابها مع بيان موطن الشاهد فيها.
9. تخريج الحديث النبوي الشريف الذي ورد من كتب السنن والصحاح والمسانيد مع ذكر رقم الحديث والجزء والصفحة.
10. تخريج الأبيات الشعرية من دواوين شعرائها إنْ وجدت أو من كتب الاستشهاد بها، وذكر قائلها ونسبتها إليه مع ذكر ترجمته، فضلا عن ذكر البحر العروضي، كما أشرت إلى الشاعر الذي لا يعرف قائله، وأخيرا بيان موطن الشاهد فيها.
11. التعريف بالعلماء والأعلام الذين تم ذكرهم بترجمة موجزة مع ذكر سني وفياتهم وأشهر كتبهم.
12. خرجت النصوص وأقوال العلماء التي اعتمدها الخفاجي من مصادرها الأصلية مع ذكر رقم الجزء والصفحة.
13. ضبط الشكل لمتن المخطوط، مع وضع علامات الترقيم المناسبة له.

المبحث الخامس: الخاتمة وأهم النتائج التي توصلت إليها:

الحمد لله الذي أنعم علينا بفضله وجوده أنْ منَّ علينا بإتمام هذا التحقيق، والصلاة والسلام على أكرم رسله وأنبيائه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنني في ختام هذا الجهد المتواضع أسطر أبرز ما نتج من هذا التحقيق من نتائج توصلت إليها، وهي:

1. إنَّ شهاب الدين الخفاجي قد منَّ الله عليه بسعة الاطلاع وتنوع معارف العلوم، فكانَ عالما بالنحو والفقه والتأريخ ونظم الشعر، مما انعكس على هذه الرسالة فلم يدع شاردة ولا واردة تتصل بإعراب (يكون) وتأويلاتها وما يتعلق بها إلّا وقد أشار إليها وبينها في هذه الرسالة.
2. بين الشيخ الخفاجي الخلاف الإعرابي الذي أورده المعربون في قراءة من قرأ: (يكون) رفعا أو نصبا، فمنهم من جعل الرفع على الاستئناف، ومنهم من جوز الرفع على الاستئناف أو العطف على الفعل (يقول)، ومنهم من جعل الرفع عطفا على فعل الأمر (كن)، ومنهم من خطّأ قراءة النصب في (يكون) وجعل الإخلال فيها وعدم جواز تقعيدها على قواعد العربية، فالشيخ الخفاجي ذكر ذلك كله وفصل القول فيه وبين تأويلاتهم لها.
3. استشهد شهاب الدين الخفاجي بالآيات القرآنية الكريمة التي تتعلق بالموضوع نفسه، وكذلك بالحديث النبوي الشريف وبأشعار العرب، فضلا عن أقوال العلماء.
4. رد الخفاجي قول من خطّا قراءة ابن عامر في نصب (يكون) وبين حجته في ذلك وأنَّها قراءة متواترة لا يمكن إنكارها وفصل القول فيها وبين إعرابه له وإعراب من سبقوه من العلماء.
5. نسب الخفاجي رأيًّا للزمخشري سهوا والصواب ما أثبتناه أنَّه للزجاج الذي جوز الرفع في (يكون) عطفا على الفعل (يقول).

نماذج صور من المخطوط: الصفحة الأولى من المخطوط.

الصفحة الأخيرة من المخطوط

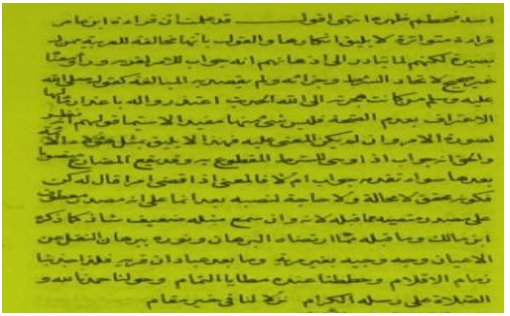

القسم الثاني: النص المحقق:

سبحانَ ذي العظمة، المحتجب[33] بسبحات النّور عن العيون، فإذا أراد شيئا قالَ لَه كُن فيكون، والصلاة والسلام على أفضلَ رسله الكرَام، وعلى آله وصحبه الأئمة الأعلام، ما أُمْهِلَتْ ظلمةُ الشك بضياء الهدى والأحلام.

هذا وأنَّك أعزك الله، سألت عن دفع الشُّبه والظّنون التي وقعت في قوله عزَّ وجل: إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَه كُن فَيَكُونُ [34]، وأنَّه صعب عليك دفع ما أورده عليه المعربون، فأُجيبك راجيا من الملك الوهَّاب المعطي عطاء غير ممنون، أنْ يفتح علينا ما تنشرح له الصدور، وتقرُّ به العيون.

فاعلم أنَّه وقع هذا النّظم في مواضع من القرآن، منها قوله في سورة البقرة: (بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)[35].

وقد استشكلوا فيها قراءة ابن عامر[36] بنصب (يكون) على أنَّ الرفع أيضا لا يخلو من أمور محتاجة للبيان، فقالَ المعْرب[37]: الجمهور على أنَّ رفعه على أوجه:

أحدها: أنَّه مستأنف خبر مبتدأ محذوف، تقديره: "فهو يكونُ"، وإليه ذهب سيبويه[38]، والزجاج في أحد قوليه[39].

والثاني: أنَّه معطوف على (يقول)، وإليه ذهب الزمخشري[40] وغيره[41]، وردّه ابن عطية[42]:

بأنَّه خطأ من جهة المعنى، فإنَّ الأمر قديم، والتكوين حادث، فكيف يعطف عليه بأداة تعقيب؟.

وأُجيبَ عنه[43] : بأنَّه إنَّما يردُ إذا كان الأمر حقيقيًّا، أمَّا إذا قيل: إنَّه على سبيل التمثيل وهو الراجح فلا، فهوَ كقول أبي النجم[44]:

إذا قَالَت الأَنْسَاعُ [63/أ] للبَطْنِ الْحَقَ[45]

فتأمَّل.

الثالث: أنَّه معطوف على (كُن) من جهة المعنى، واختاره الفارسي[46]، وضعّف عطفه على (يقول) بأنّها ليست في بعض المواضع كالثاني من آل عمران، وهو: (ثُمَّ قَالَ لَه كُن فَيكُونَ)[47] لم يروا عطفه وهو مضارع على (قال) الماضي.

وأُورِدَ عليه[48] قوله:

وَلَقد أمُرُّ على اللَّئيم يَسُبُّني فَمضَيْتَ... إلخ[49]

لأنَّ (أَمرُّ) بمعنى: مررت، (فيكون) بمعنى: (كَانَ)، فيجوز عطفه على (قالَ).

ولنَعد لما نحن بصدده، فنقول: قرأ ابن عامر[50]: (فيكون) هنا وفي الأول من آل عمران وهي: (ثُمَّ قَالَ لَه كُن فَيكُونَ) (51) (ونَعلّمُه)[52] تحرزا من قوله: (كُن فَيكُونَ (59) الْحَقُّ من رَبِّكَ فَلَا تَكُنْ من الْمُمْتَرِينَ)[53]، وفي مريم قَوله: (كُن فَيكُونَ (35) وإنَّ [اللَّه][54] ربي)[55]، وفي غَافر: (كُن فَيكُونَ (68) أَلَمْ تَرَ إلَى الَّذين يُجَادلُونَ)[56]، ووافقه الكسائي[57] على ما في النّحل ويس، وهما: (أَنْ نَقولَ لَه كُن فَيكُونَ)[58]، أمَّا النّحل ويس فظاهر، وأمَّا ما انفرد به ابن عامر في هذه المواضع الأربع[59] فقد اضطربوا فيها؛ لاحتياجها إلى نظر تام، حتى تجرأ عليه مجاهد[60] وقال: إنَّه لا يجوز في العربية؛ لأنَّه لا يكون الجواب هنا للأمر بالفاء إلّا في يس والنّحل، فإنَّه نسقٌ لا جواب[61].

وقالَ[62] في آل عمران: قرأ ابن عامر وحده: (كُن فَيكُونَ) بالنصب وهو وهم، وكان أيوب بن تميم[63] يقرأ: (فيكون) نصبا، ثم قرأ رفعا.

قال الزجاج: هو رفع لا غير[64]، "وأكثر ما أجابوا به[65]: أنَّه ممَّا رُوعِيَ ظاهر اللفظ من غير نظر للمعنى، يريدون أنَّه صورة أمر، فنصبوا في جوابه بالفاء، ولو نظر للمعنى لم يصَح **لأمرين**: أنَّه أمر معناه خبر، نحو: (فَلْيمدَدْ لَه الرَّحْمن)[66]، أي: فيمدن، والخبر لا ينصب جوابه إلّا ضرورة، كقوله:

سَأَتْرُكُ منْزلي لبَني تَميمٍ وألْحَقَ بالحجَاز فأَسْتَرِيحَا[67]

والثاني: أنَّ شرط النصب في مثله أن ينعَقِد منه شرط وجزاء، نحو: آتيني فأكرمك، تقديره: إنْ أتيتني أكرمتك، ولا يصح هنا؛ إذْ تقديره: إنْ يكن يكن، فيتحد الشرط والجزاء معنى وفاعلاً، ولا بدَّ من تغايرهما، [63/ب] وإلّا كان الشيء شرطًا لنفسه، وهو محال.

قالوا[68]: والمعاملة اللفظية واردة في كلامهم، نحو: (قُلْ لعبَادي الَّذينَ آمَنُوا يُقيموا)[69]، (قُل للَّذينَ آمَنُوا يَغْفرُوا)[70]، ولا يلزم من قوله أنْ يفعلوا، وإنَّما هو مراعاةً لجانب اللفظ، ولا يلزم أنَّه غير مترتب عليه؛ لأنَّه أرادَ بالعباد الخلص، ولذا أضافهم إليه، أو نقول: الجزم على حذف لام الأمر.

ونُقل عن بعض الكوفيين[71]: إضمار (أنْ) النَّاصبة بعد الحصر، نحو: (إنَّما هي ضربة من الأسد فيحطم ظهَره)، كما سيأتي.

ثمَّ قالوا[72] : إنَّ هذا الذي ذكره دليلًا لا دليل فيه؛ لاحتمال أنْ يكون من باب العطف على الاسم، تقديره: إنَّما هي ضربة فحطم، كقوله:

لَلُبْسُ عَبَاءَة وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوف[73]

وهذا نهاية ما توجه به هذه ألقراءة. انتهى.

قيل[74]: وهذا حط على ما لا طائل تحته في أبلغ الكلام وأفصحه، ممَّا هو في أعلى ذروة البلاغة، وليس بلائق به.

وهذا الذي ردَّه[75] ارتضاه الإمام الغزالي[76] في كتاب الانتصار[77]، فقالَ بعد ما أورد الإشكال ما نصه: "هذه مناقشة بحسب العربية، وأهل العربية يجوزون الأجوبة تارة على الألفاظ باعتبار معانيها، وتارة على صور الألفاظ المجردة عن معانيها، كقوله تعالى: (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا)[78] وقع الجواب هنا مرتبا على صورة الاستفهام مجردا عن معناه؛ إذْ معنى الكلام: أَهُم سَاروا فنظروا، وذلك خبر محض، ليس من الاستفهام في شيء، فإنْ ظُنَّ أنَّ الفاء عاطفة لصلاحيتها مع حذف النون للعطف والجواب، فكيف تُجْعل متمحضة للجواب مع هذه الاحتمالات دفع بما لا يشبه في كونه جوابا، وهو قوله عز وجل: (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ [فَتَكُونَ][79] لَهُم قُلُوب)[80]، وإذا وضح ذلك ردت مسألتنا إلى هذه القاعدة، وكان الجوَاب جَاريا على صيغة الأمر فقط في العرف، بترتيب المقدور على تأثير القدرة فيه؛ إذْ أهل [64/أ] العرف يقضون على أنَّ من أمر شخصا بالقيام، فأوجده عند أمره، أنَّ قيامه مسبب عن صيغة الأمر، وأنَّ لفظ الأمر سبب لقيامه، وهو في الحقيقة مسبب عن الإرادة التي دلت صيغة الأمر عليها، يدل على ذلك: إنَّ السيد إذا أمر عبده بأنْ يفعل فعلًا، وعلم العبدَ أنَّ السيد لا يريد منه فعل ما أمر به، فإذا فعل العبدَ عدَّ مخالفًا للسيد، ملوما من جهته، فإذن للمأمور به سببان: **أحدهما**: حقيقيٌّ وهو الإرادة، وهو السبب البعيد، **والثاني**: صيغة الأمر في العرف الدالة على الإرادة، فيعود حينئذ[إلى][81]القاعدة نفسها في إحالة الحكم على السبب القريب، فقد ثبت حينئذ بما ذكرناه أنَّ أهل العرف يعدُّون الكلمة المأمور بها سببا ويحيلون الحكم عليها، ويجعلون ما يقع بعدها مسببا عنها، وإنْ كان له أسباب حقيقية أبعد منها، وذلك على ما بيناه أولًا، وإنَّما تعلق مورد هذا الإشكال بصناعة عربية، وقد أمكن ردُّ ذلك إلى قواعدها، فحينئذ يسقط الإشكال يقينا، ويسقط خيال من ظَنَّ أنَّ قراءة ابن عامر فيما يتمحض الفاء فيه جوابا عسيرة الرد إلى أصول العربية وقواعدها، كقوله سبحانه: (إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ)[82] ، ونظائر ذلك ممَّا انفرد بقراءته منصوبا، بل القراء محجوجون من

جهته بقوله تعالى: (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ [فَتَكُونَ][83] لَهُم قُلُوب)[84]، ولا وجه لإجماعهم على النصب، وجعل الفاء جوابا إلّا إحالَة على وجود صيغة الاستفهام فقط، من غير نظر إلى معناها، كما تقدّم، وبهذا التقدير والإلزام لا يتجه على ابن عامر إشكال البتة، فليتأمل الناظر حسن هذا الإعراب، والإعراب معظم هذه الشريعة المحمدية المؤيَّدة بأفصح الأنبياء لهجة، وأبلغهم حجة.

إذَا نَطَقَتْ جَاءَتْ بكُلِّ غَرِيبَة وَإنْ سَكَتَتْ جَاءَتْ بكُلِّ غَرِيب[85]

ولْيعجب من طائفة تتمسك بمثل هذا النصِّ الواضح فهمه وتأويله"[86]. انتهى. [64/ب]

وقال البِقَاعيُّ[87] –رحمه الله– إنَّه ظهر له ممَّا أفاضه الله عليه بكرمه، وحباه به من فواضل نعمه: "أنَّه سبحانه عبر بالمضارع المقرون بالفاء دون الماضي، وإنْ كان المتبادر إلى الذهن أنَّ المعنى عليه حكاية للحال، وتصويرا لها، إشارة إلى أنَّه كان مع الأمر من غير تخلف، وتنبيها على أنَّ هذا هو الشأن دائما يتجدد مع كلِ مراد لا يتخلف عن حال الأمر أصلاً"[88].

قال الحرالّي[89]: "وصيغة المضارع تمادي الكائن في أطوار وأوقات"[90]، "ورفع (يكون) للاستئناف بتقدير: (فهو يكون)، أو عطف على (يقول)، إيذانا بسرعة التكوين على جهة التمثيل، ومن قال بالأول منع العطف بالفاء؛ لاقتضائها كون القول مع التكوين، فيلزم قدمه"[91].

وفي الحجة[92]: "أنَّه لا يطرد في قوله في آل عمران: (ثُمَّ قَالَ لَه كُن فَيَكُونَ)[93]؛ لتخالف الفعلين بالمضي وغيره، وأوَّلَ قوله: **ولَقد أَمُرُّ على اللئيم يَسُبُّني**،[94] البيت"[95] فإنَّ (أَمُرُّ) بمعنى: مررت، وأَورد عليه أبو شامة[96]: "أنَّ (يكون) ماضٍ مثله"[97].

وصرح أبو علي[98]: بأنَّه على أصله، والمضارع لتصوير الحال، وتقديره: "كن فكان؛ لأنَّه متى قضى شيئا قال له: كن فيكون"[99]، وقال[100]: الأحسن عطفه على (كُن)؛ لأنَّه أمر بمعنى الخبر، أي: يكون، وأنَّه أكثر اطرادا؛ لانتظامه لمثل قوله: (ثُمَّ قَالَ لَه كُن)[101].

"وهذا الموضع مجمع على رفعه بقوله في الأنعام: (ويوم يقولُ كُن فَيَكُونَ)[102]، والخلاف في ستة مواضع اختص ابن عامر منها بأربعة، هذا الموضع"[103]: (وإذَا قَضَى أَمْرًا فَإنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)[104]، بآل عمران، ومثله في مريم وغافر، ووافقه الكسائي[105] في النّحل في قوله: (إنَّمَا قَوْلُنَا لشَيْءٍ [إذَا أَرَدْنَاه][106] أَنْ [نَقُولَ][107] لَه كُن فَيَكُونَ)[108]، وفي يس[109]:(إنَّمَا أَمْرُه إذَا أَرَادَ شَيْئًا)[110] الآية، فجعل: "النصب

في هذين عطفًا على (يقول)، وفي الأربعة الأولى جوابا لأمر (كُن) اعتبارا لصورة اللفظ، وإنْ لم يكن المعنى على الأمر، فالتقدير: يقول له يكون فيكون، أي: فيطاوع"[111].

فسقطَ قولُ من قالَ[112]: إنَّ المعنى على الخبر، فلا يصح النصب [65/أ] إلَّا إذا تخالف الأمر وجوابه، وهذا ليس كذلك، فيلزمه كون الشيء شرطًا لنفسه؛ لأنَّ التقدير: إنْ يكن يكن.

"وصرح ابن مجاهد[113]: بوهْم ابن عامر، وأنَّ هذا غير جائز، كما نقله ابن شامة[114]، فأمعنْت[115] النظر في ذلك، للقطع بصحة قراءة ابن عامر وتواترها"[116]، "فلمَّا رأيته[117] لم ينصب إلَّا في حيز (إذا) علمتَ أنَّ ذلك لأجلها؛ لما فيها من معنى الشرط، فيكون كقوله: (وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا)[118] في قراءة[119] غير نافع[120] وابن عامر[121] في بعض التوجيهات، وهو ماشٍ عَلى نَهجَ السدَاد، مَن غير كلفة واستبعاد"[122].

إذا تؤمل قول الرضي[123] في (إذا): أنَّها للمستقبل وفيها معنى الشرط، فلذلك اختير بعدها الفعل، والأصل في استعمالها أنْ يكون لزمان من المستقبل، مختص من بينها بوقوع حدث مقطوع به، وكلمة الشرط ممَّا يطلب جملتين، يلزم من وجود أوليهما فرضا حصول الثانية، والأول ملزوم والثاني لازم، وأنَّ موضوعة لشرط موجود مفروض في المستقبل مع عدم قطع بوقوع وعدمه؛ لعدم القطع في الجزاء، سواء شكَّ فيه كما في حقنا أو لا كما في كلامه تعالى، ولا يكون الشرط في اسم إلَّا يتضمن معناها، فلما كان (إذا) لمقطوع بوجوده لم يكن للمفروض لمنافاته للقطع ظاهرا، فلم يكن فيه معنى (إنْ) الشرطية؛ لأنَّ شرطها مفروض الوجود، لكن لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الأمور التي نتوقعها، قاطعين بوقوعها عن خلاف ما نتوقعه، جوزوا تضمين (إذا) معنى (إنْ) كـ (متى) وسائر الأسماء الجوازم، فيقول القائل: إذا جئتني فأنت مكرم، شاكًّا في مجيء المخاطب، غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى: متى جئتني سواء؟ ولما كَثر دخول معنى الشرط في (إذا) وخروجه عن أصله من الوقت المعين جاز استعماله، وإنْ لم يكن فيه معنى (إنْ) الشرطية، وذلك في الأمور القطعية استعمال (إذا) المتضمنة لمعنى (إنْ)؛ وذلك لمجيء جملتين بعده على طرف الشرط [65/ب] والجزاء، وأنْ يكونا شرطًا وجزاء[124]، انتهى.

ثُم قالَ[125] في نواصب الفعل: وقد يضمر (أنْ) الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط وقبل الجزاء، نحو: إنْ تأتني فتكرمني، أو وتكرمني آتك، أو بعد الشرط والجزاء؛ وذلك لمشابهة الشرط في الأول والجزاء في الثاني المنفي، إذْ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط، ووجود الشرط مفروض، فكلاهما غير موصوف بالوجود حقيقة[126].

وعليه حَمل[127] قوله تعالى: (إِنْ [يَشَأْ][128] يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ)[129] إلى قوله: (وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ)[130] على قراءة النصب[131]، وإنَّما صرفوا ما بَعد فاء السببية من الرفع إلى النصب؛ لأنَّهم قصَدوا

التنصيص على كونها مسببة، والمضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال والاستقبال، ظاهر في معنى الحال كما تقدم، فلو أبقوه مرفوعا سبق إلى الذهن أنَّ الفاء لعطف الجملة الحالية –الفعل– على الجملة التي قبل الفاء، فيلزمه أنْ يكون الكون قديماً كالقول، فصرفه للنصب منه في الظاهر، على أنَّه ليس معطوفاً؛ لأنَّ المضارع مع (أنْ) مفرد، وقبل الفاء المذكورة جملة، ويتخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية كالمنصوب بعد (إذن)، فكان فيه شيئان: رفع جانب كون الفاء للعطف، وتقوية كونه للجزاء، فيكون إذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا[132]، انتهى.

قال البقاعي[133]: "فالتقدير هنا والله أعلم: فكونه واقع حقٌّ ليس خيالاً كالسحر والتمويه، فعلى هذا قراءة النصب أبلغ؛ لظهورها في الصرف عن الحال إلى الاستقبال، مع ما دلت عليه من سرعه الكون، فإنَّه حق"[134].

ثُمَّ رأيت[135] السَّفَاقُسي[136] حكى في إعرابه عن ابن الضائع[137] بالمعجمة شيخ أبي حيان ما نصه: زاد ابن الضائع في نصب (فيكون) وجها حسنا، وهو نصبه في جواب الشرطية، وكان مراده التسبيب عن الجواب، كما ذكرت[138].

قالَ السَّفَاقُسي[139]: "ويصح فيه وجه ثالث على مذهب الكوفيين[140]، وهو نصبه في جواب الحصر بـ (إنَّما)؛ لأنَّهم أجازوا: إنَّما هي ضربة [66/أ] أسد، فتحطم ظهره"[141]. انتهى.

أقولُ: قد علمت أنَّ قراءة ابن عامر قراءة متواترة لا يليق إنكارها، والقول بأنَّها مخالفة للعربية ممَّن له بصيرة، لكنَّهم لما تبادر إلى أذهانهم أنَّه جواب للأمر لقربه، ورأوا معناه غير صحيح لاتحاد الشرط وجزائه، ولم يقصد به المبالغة، كقوله صلى الله عليه وسلم: «**من كَانَتْ هجْرتُهُ إِلَى اللَّه**»[142] الحديث، اعتذروا له بأعذار مآلها الاعتراف بعدم الصحة، فليس شيء منها مفيدا، لاَ سيما قَولهم: إنَّه نظر لصورة الأمر، وإنْ لم يكن المعنى عليه، فهذا لا يليق بمثل هؤلاء الأئمة.

والحقُّ أنَّه جواب (إذا) وهي الشرط المقطوع به، وقد يقع المضارع منصوبا بعدها، سواء تقدمه جواب أم لا، فالمعنى: إذا قضى أمرا قالَ له كن، فكونه محقق لا محالة، ولا حاجة لنصبه بعد (إمَّا) على أنَّه مصدر معطوف على مصدر متصيد ممَّا قبله؛ لأنَّه وإنْ سمع مثله ضعيف شاذ، كما ذكره ابن مالك(143)، وما قبله ممَّا ارتضاه البرهان(144)، ونوره ببرهان النقل عن الأعيان، وجه وجيه بغير مريةَ، وما بعد عبادان قرية، فلذا جذبنا زمام الأقلام، وحططنا عنده مطايا التمام، وحولنا حمدنا لله، والصلاةَ علَى رسله الكرام نزلًا لنا في خير مقام.

المصادر:

القرآن الكريم.

1. إبراز المعاني من حرز الأماني: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي، المعروف بأبي شامة (ت 665هـ)، دار الكتب العلمية.
2. أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد الحسن السيرافي (ت 368هـ)، تحقيق: طه محمد، ومحمد عبد المنعم، الناشر: مصطفى البابي، (1373هـ).
3. الأزمنة والأمكنة: أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت421هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1417هـ).
4. أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي الأصمعي (ت216هـ)، الأصمعيات، تحقيق: احمد محمد شاكر، عبد السلام محمد، دار المعارف–مصر، ط7، (1993م).
5. الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي (ت1396هـ)، دار العلم للملايين، ط15، (2002م).
6. اكتفاء القنوع بما هو مطبوع: ادوارد كرنيليوس فانديك (ت 1313هـ)، صححه وزاد عليه: السيد محمد علي، مطبعة التأليف (الهلال)– مصر، (1313هـ).
7. إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت 646هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم، دار الفكر العربي–القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية–بيروت، ط1، (1406هـ).
8. إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن الأنباري (ت328هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (1390هـ).
9. إيضاح شواهد الإيضاح: أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: د. محمد بن حمود، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، (1408هـ).
10. باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: أبو القاسم محمود بن أبي الحسن النيسابوري، (ت بعد 553هـ)، تحقيق: سعاد صالح، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، (1419هـ).
11. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.
12. التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن الحسيني (ت 1307هـ)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، (1428هـ).
13. تراث أبي الحسن الْخَرَّاز المراكشي في التفسير: علي بن أحمد بن حسن الحرالِّي (ت 638هـ)، تحقيق: محمادي عبد السلام، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي–الرباط، ط1، (1418هـ).
14. جامع البيان في تأويل القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت310هـ)، تحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، (1420هـ).
15. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، تحقيق: محمد زهير ناصر، دار طوق النجاة، مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، (1422هـ).
16. الحجة للقراء السبعة: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث – دمشق/ بيروت، ط2، (1413هـ).
17. الحماسة للبحتري: أبو عبادة الوليد بن عبيد البحتري (ت 284هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم حور، أحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي–الإمارات العربية المتحدة، (1428 هـ).
18. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: محمد أمين بن فضل الله بن محمد الحموي (ت1111هـ)، دار صادر– بيروت.

19. الدر الفريد وبيت القصيد: محمد بن أيدمر المستعصمي (ت710هـ)، تحقيق: د. كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، (1436هـ).
20. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف بالسمين الحلبي (ت 756هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم– دمشق.
21. ديوان أبي النجم العجلي: الفضل بن قدامة (ت 130هـ)، تحقيق: د. محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط1، (1427هـ).
22. الرد الجميل لإلهية عيسى بصريح الإنجيل ويليه أيها الولد: أبو حامد محمد الغزالي (ت 505هـ)، تحقيق:أبو عبدالله الزهوي، المكتبة العصرية–بيروت، ط1، (1420هـ).
23. الرسالة القشيرية: عبد الكريم بن عبد الملك القشيري (ت 465هـ)، تحقيق: د. عبد الحليم محمود، د. محمود بن الشريف، دار المعارف، القاهرة.
24. السبعة في القراءات: أبو بكر بن مجاهد التميمي (ت 324هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط2، (1400هـ).
25. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط1، (1421هـ).
26. سلم الوصول إلى طبقات الفحول: مصطفى بن عبد الله العثماني، المعروف بـ(حاجي خليفة) (ت1067هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول–تركيا، (2010م).
27. شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت688هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، (1996م).
28. شرح الكافية الشافية: جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي (ت672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، (1402هـ).
29. شرح تسهيل الفوائد: جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي (ت672هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، (1410هـ).
30. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجوجري (ت 889هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، (1423هـ).
31. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي (ت395هـ)، تحقيق ونشر: محمد علي بيضون، ط1، (1418هـ).
32. طبقات الفقهاء الشافعية: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح (ت 643هـ)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية–بيروت، ط1، (1992م).
33. الطبقات الكبرى: محمد بن سعد بن منيع البصري، المعروف بابن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، (1410هـ).
34. طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت 379هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم، دار المعارف، ط2.
35. طبقات فحول الشعراء: أبو عبد الله محمد بن سلّام الجمحي (ت232هـ)، تحقيق: محمود محمد، دار المدني – جدة.
36. غاية النهاية في طبقات القراء: أبو الخير شمس الدين الجزري (ت833هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام (1351هـ).
37. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: محمد عبد الحي الحسني، المعروف بـ(عبد الحي الكتاني) (ت1382هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي– بيروت، ط2، (1982م).
38. فوات الوفيات: محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن، الملقب بصلاح الدين (ت 764هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط1، (1973هـ).
39. القطع والائتناف: أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس (ت 338هـ)، تحقيق: عبد الرحمن إبراهيم، دار عالم الكتب–المملكة العربية السعودية، ط1، (1413هـ).
40. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (ت180هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي–القاهرة، ط3، (1408هـ).
41. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم جار الله محمود الزمخشري (ت 538هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط3، (1407هـ).
42. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت 1067هـ)، مكتبة المثنى –بغداد، (1941م).
43. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت1061هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، (1418هـ).

44. اللمحة في شرح الملحة: شمس الدين محمد بن حسن بن الجذامي، المعروف بابن الصائغ (ت 720هـ)، تحقيق: إبراهيم سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، (1424هـ).
45. المبسوط في القراءات العشر: أبو بكر أحمد بن الحسين النيسابوري(ت381هـ)، تحقيق: سبيع حمزة، مجمع اللغة العربية – دمشق، (1981م).
46. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية–بيروت، ط1، (1422هـ).
47. مدارك التنزيل وحقائق التأويل: أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت710هـ)، تحقيق: يوسف علي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، (1419هـ).
48. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: أبو الحسن مسلم النيسابوري (ت261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد، دار إحياء التراث العربي–بيروت.
49. معاني القرآن للأخفش: أبو الحسن البلخي، المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق: هدى محمود، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، (1411هـ).
50. معاني القراءات للأزهري: أبو منصور محمد الأزهري (ت370هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب–جامعة الملك سعود–المملكة العربية السعودية، ط1، (1412هـ).
51. معاني القرآن للفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف، محمد علي، عبد الفتاح إسماعيل، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط1.
52. معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده، عالم الكتب–بيروت، ط1، (1408هـ).
53. معجم الشعراء: أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت384هـ)، تصحيح وتعليق: أ.د. كرنكو، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، (1402هـ).
54. معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ: محمد سالم محيسن (ت 1422هـ)، دار الجيل – بيروت، ط1، (1412هـ).
55. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، (1417 هـ).
56. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد، المبرد (ت 285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق، عالم الكتب– بيروت.
57. المقتفي على كتاب الروضتين–المعروف بتاريخ البرزالي: علم الدين بن محمد البرزالي (ت 739 هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام، المكتبة العصرية–بيروت، لبنان، ط1، (1427هـ).
58. مناهج التأليف عند العلماء العرب: مصطفى محمد الشكعة، العميد السابق لكلية الآداب بجامعة عين شمس، تحقيق: عبد الحسين مبارك، دار العلم للملايين، ط15، (2004م).
59. نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الزرقاء –الأردن، ط3، (1405هـ).
60. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: برهان الدين إبراهيم البقاعي (ت 885 هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الهند، ط1، (1389–1404هـ).
61. الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت 764هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ط1، (1420هـ).
62. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: شمس الدين أحمد البرمكي (ت681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت، ط1، (1994م).

الهوامش

(1) ينظر: إبراز المعاني: 339، والدر المصون: 87/2، ونظم الدرر:129/2.

(2) ينظر: خلاصة الأثر: 331/1–334، وفهرس الفهارس: 377/1، والأعلام: 238/1، ومناهج التأليف عند العلماء العرب: 280.

(3) ينظر: خلاصة الأثر: 331/1–334، وفهرس الفهارس: 377/1، والأعلام: 238/1، ومناهج التأليف عند العلماء العرب: 280.

(4) ينظر: التاج المكلل: 281، ومناهج التأليف عند العلماء العرب: 280.

(5) خلاصة الأثر: 331/1–332.

(6) ينظر: خلاصة الأثر: 332/1، والتاج المكلل: 281، وينظر وفاته في: الكواكب السائرة: 81/3.

(7) ينظر: خلاصة الأثر: 332/1، والتاج المكلل: 280، وينظر وفاته في: الأعلام: 7/6.

(8) ينظر: المصادر السابقة، وينظر وفاته في: سلم الوصول: 378/2.

(9) ينظر: المصادر السابقة، وينظر وفاته في: سلم الوصول: 302/3.

(10) ينظر: المصادر السابقة، وينظر وفاته في: الأعلام: 32/5.

(11) ينظر: خلاصة الأثر: 333/1، وينظر وفاته في: الأعلام: 41/4.

(12) ينظر: خلاصة الأثر: 267/1.

(13) ينظر: المصدر السابق: 277/3.

(14) ينظر: اكتفاء القنوع: 106.

(15) ينظر: خلاصة الأثر: 333/1، والتاج المكلل: 281، واكتفاء القنوع: 352.

(16) ينظر: التاج المكلل: 281، والأعلام: 238/1.

(17) ينظر: خلاصة الأثر: 333/1، وكشف الظنون: 488/1، والأعلام: 238/1.

(18) ينظر: الأعلام: 238/1.

(19) ينظر: الأعلام: 238/1، ومناهج التأليف عند العلماء العرب: 280.

(20) ينظر: خلاصة الأثر: 333/1، والتاج المكلل: 281، وكشف الظنون: 550/1، و30/2، والأعلام: 238/1.

(21) ينظر: خلاصة: 333/1، والتاج المكلل: 281، وكشف الظنون: 571/1.

(22) ينظر: خلاصة الأثر: 333/1، والتاج المكلل: 281.

(23) ينظر: المصدران السابقان.

(24) ينظر: والتاج المكلل: 281، وكشف الظنون: 397/1.

(25) ينظر: فهرس الفهارس: 378/1.

(26) ينظر: فهرس الفهارس: 377/1، والأعلام: 238/1.

(27) سورة يس، من الآية:82.

(28) سورة الأنعام من الآية: 40، والآية: 47.

(29) سورة البقرة، من الآية:171.

(30) سورة يس، من الآية:82.

(31) ينظر: إبراز المعاني: 339، والدر المصون: 87/2، ونظم الدرر:129/2.

(32) سورة يس، من الآية:82.

(33) جاء في الحديث أنّه –صلى الله عليه وسلم– قال: "إنّ اللَّه لَا ينَام، وفِي قَوْله: حجَابُه النُّور لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَ سُبُحَاتُ وَجْهِه مَا انْتَهَى إِلَيْه بَصَرُه مِنْ خَلْقه"، أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الإيمان، باب في قوله –عليه السّلام–، برقم: 179، 161/1.

(34) سورة يس، من الآية: 82.

(35) سورة البقرة، من الآية: 117.

(36) ينظر قراءته في: السبعة في القراءات: 169، والقطع والائتناف: 366، ومعاني القراءات: 172/1، وهو أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر اليحصبي الدمشقي المقرئ، إمام أهل الشام في القراءة، توفي سنة (118هـ)، ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: 46–49، وغاية النهاية: 78/3.

(37) يعني به السمين الحلبي، فقد صرح بهذا القول في كتابه: الدر المصون، ينظر: 87/2، وهو أبو العباس احمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد شهاب الدين الحلبي ثم المصري النحوي المقرئ الفقيه المعروف بابن السمين، توفي سنة (756هـ)، ينظر ترجمته في: سلم الوصول: 268/1، والأعلام: 274/1.

(38) قال سيبويه: "كأنَّه قالَ: إنَّما أمرنا ذاك فيكونُ"، الكتاب: 39/3 ، وهو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر، إمام النحاة صاحب كتاب: الكتاب، توفي سنة (180 هـ)، ينظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين: 38، وطبقات النحويين واللغويين: 66–72، وإنباه الرواة: 41/1.

(39) قال الزجاج: "رفع «يكون» من جهتين: إنْ شئتَ على العطف على «يقول» ، وإنْ شئتَ الاستئناف"، معاني القرآن وإعرابه: 199/1، وهو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزَّجَّاج، وكانَ نديمًا للمكتفي، من أشهر كتبه معاني القرآن وإعرابه، توفي سنة (311هـ)، ينظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين: 111–112، وإنباه الرواة: 194/1.

(40) ما نسبه صاحب المخطوط للزمخشري فيه نظر؛ إذْ إنَّ الزمخشري في كتابه الكشاف جعل الرفع في «يكون» خبرا للمبتدأ فهو تابع سيبويه في رأيه، ينظر: تفسير الكشاف: 31/4، ومن قال بالعطف هو الزجاج في أحد قوليه ونصه الأعلى واضح في ذلك، والزمخشري: هو أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري، من أشهر كتبه: الشكاف، والمفصل في صنعة الإعراب، توفي سنة (538هـ)، ينظر ترجمته في: إنباه الرواة: 265/3–266، وبغية الوعاة: 279/2–280.

(41) الأخفش الأوسط، ينظر كتابه: معاني القرآن: 152/1، والطبري، ينظر كتابه: جامع البيان: 549/2، وابن الأنباري، ينظر كتابه: إيضاح الوقف والابتداء: 529/1، وأبو منصور الازهري، ينظر كتابه: معاني القراءات: 173/1، والمرزوقي الأصفهاني، ينظر كتابه: الأزمنة والأمكنة: 20، والنيسابوري، ينظر كتابه: باهر البرهان: 132/1، والنسفي، ينظر كتابه: مدارك التنزيل: 124/1.

(42) حقيقة الأمر أنَّ ابن عطية لم يرد على الزمخشري، وإنَّما كان ردّه على الطبري، إذ قال: "و«يكون» رفع على الاستئناف، قال سيبويه: معناه «فهو يكون»، قال غيره: «يكون» عطف على «يقول» ، واختاره الطبري وقرره، وهو خطأ من جهة المعنى؛ لأنَّه يقتضي أنَّ القول مع التكوين والوجود"، المحرر الوجيز: 202/1، وهو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية المحاربي الغرناطي الأندلسي، صاحب كتاب: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، توفي سنة (542هـ) ينظر ترجمته في: فوات الوفيات: 256/2، والأعلام: 282/3.

(43) الذي أجاب هو السمين الحلبي، إذ قال: "وهذا الردُّ إنما يلزم إذا قيل بأنَّ الأمر حقيقةٌ، أمَّا إذا قيل بأنَّه على سبيلِ التمثيل –وهو الأصحُّ– فلا، ومثله قول أبي النجم: إذا قالَت الأَنْساعُ للبَطْنِ الحَقِ"، الدر المصون: 87/2.

(44) هو أبو النجم الفَضل بن قدامة بن عبيد بن محمد بن عبيد الله بن عبدة بن الحارث بن إياس بن عوف بن ربيعة بن مالك بن ربيعة العجلي، من أشهر الشعراء رجزا، ينظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: 737/2–738، ومعجم الشعراء: 310.

(45) هذا صدر البيت، وعجزه: «قُدُمًا فَمَضَتْ كَالْفَنِيقِ الْمُحْنَقِ»، وهو من بحر الرجز، ويروى: «وقد قالت» بدل: «إذا قالت»، وهو في ديوانه: 281–282. والشاهد فيه: إنَّ الشاعر أراد التمثيل إذ لا قول هنالكَ في "قالَت" فالظهر ملحق بالبطن حتميًّا، ينظر: جامع البيان: 469/2، والكشاف: 181/1–176/2–177.

(46) قال أبو علي الفارسي: "فالوجه في «يكون» الرفع، فإنْ قلتَ: فهلا قلتَ: إنَّ العطف في قوله: «فَيَكُونَ» على «يقَولُ» دون ما قلتَ من أنَّه معطوف على «كُن»، ألَا ترى أنَّه عطف على الفعل الذي قبل «كن» في قوله: «إنَّما قَولُنا لشَيْءٍ إذا أَرَدْناه أَنْ نَقولَ لَه كُن فَيَكُونَ» حمل النصب في «فَيَكُونَ» على الفعل المنتصب بـ(أنْ)، فكما جاز عطفه على الفعل المنتصب بـ(أن) الذي قَبل قوله: «كُنْ» فكذلك يجوز أن يحمل المرتفع عليه، كأنَّه قال: «فإنَّما يقولُ فيكونُ»"، الحجة للقراء السبعة: 207/2، وهو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان الفسوي الفارسي النحوي اللغوي، من أشهر كتبه: الإيضاح العضدي، والتعليقة على كتاب سيبويه، والحجة للقراء السبعة والمسائل البصريات، وغيرها، توفي سنة (377هـ)، ينظر ترجمته في: نزهة الألباء: 232–233، والأعلام: 179/2.

(47) سورة آل عمران، من الآية: 59.

(48) يقصد به أبو علي الفارسي، ينظر قوله في كتابه: الحجة للقراء السبعة: 207/2.

(49) هذا جزء من البيت، وتكملته: «فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يعنيني»، وهو من البحر الكامل، ويروى: «عنه» بدل «ثُمت»، ويروى أيضا: «فأعفُ ثم أقول» بدل «فمضيت ثُمت قلت»، ونسبه سيبويه لرجل من بني سلول مولد، ينظر: الكتاب: 3/ 24، ونسبه الأصمعي لشمر بن عمر الحنفي، ينظر: الأصمعيات: 126، ونسبه البحتري لعميرة بن جابر الحنفي، ينظر حماسة البحتري: 349.

وموطن الشاهد فيه هنا: قوله: «أمرُّ» أتى به بلفظ المضارع وأراد به الماضي بمعنى «مررت»، ينظر: الكتاب: 24/3، والصاحبي في فقه اللغة: 167.

(50) سبق تخريج قراءته وترجمته.

(51) سورة آل عمران، من الآية: 47.

(52) سورة آل عمران، من الآية: 48، والآية وردت في المخطوط هكذا: «وَنُعَلِّمُهُ»، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي بالنون، وقرأ أبو جعفر ونافع وعاصم ويعقوب: «وَيُعَلِّمُهُ» بالياء، ينظر قراءتهم في: السبعةَ في القراءات: 206، ومعاني القراءات: 255/1، والمبسوط في القراءات: 164.

(53) سورة آل عمران، من الآيتين: 59–60.

(54) وردت في المخطوط بحذف اسم الجلالة [الله]، والصواب ما أثبتناه، ولعلّه سهو من الناسخ.

(55) سورة مريم، من الآيتين: 35-36.

(56) سورة غافر، من الآية: 68-69.

(57) ينظر قراءته في: معاني القرآن للفراء: 75/1 و100/2، والسبعة في القراءات: 373، والحجة للقراء السبعة: 65/5، وهو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان بن فيروز الأسدي الكوفي الكسائي، وسمي بالكسائي؛ لأنَّه أحرم في كساء، كان إماما في النحو واللغة والقراءات، وأحد القراء السبعة المشهورين، من أشهر كتبه: مشتبهات القرآن، ومعاني القرآن، والنوادر الكبير، توفي سنة (189هـ)، ينظر ترجمته في: نزهة الألباء: 58، وإنباه الرواة: 256/2، ووفيات الأعيان: 295/3.

(58) سورة النحل، من الآية: 40، وسورة يس، من الآية: 80.

(59) وهي: الآيات التي وردت في سورة البقرة وفي سورة آل عمران وفي سورة مريم وفي سورة غافر.

(60) قال ابن مجاهد: "واختلفوا في قوله: «كُن فَيَكُون» في نصب النون وضمها، فقرأ ابن عامر وحده: «كُن فَيَكُونَ» بنصب النون، قال أبو بكر وهو غلط"، وقال في موطن آخر: "قرأ ابن عامر وحده «كُن فَيَكُونَ» نصبا، وهذا خطأ في العربية، وقرأ الباقون رفعا"، السبعة في القراءات: 196-409، وهو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي العطشي المقرئ، صاحب كتاب: السبعة في القراءات، توفي سنة (324هـ)، ينظر ترجمته في: طبقات الفقهاء الشافعية: 408/1، ومعرفة القراء الكبار: 153.

(61) هذا التعليل لم أقف عليه في كتبه، وما نسبه صاحب المخطوط لابن مجاهد قد نسبه أبو شامة والسمين الحلبي له أيضا، ينظر: إبراز المعاني: 339، والدر المصون: 89/2.

(62) يعني به ابن مجاهد، فقد قال: "قرأ ابن عامر وحده «كُن فَيَكُونَ» بالنصب، قال أبو بكر وهو وهم، وقال هشام بن عمار كان أيوب بن تميم يقرأ «فيكونَ» نصبا ثم رجع فقرأ «فيكونُ» رفعا"، السبعة في القراءات: 206-207.

(63) ينظر قراءته في: السبعة في القراءات: 207، وجامع البيان: 884/2، وإبراز المعاني: 339، وهو أبو سليمان أيوب بن تميم بن سليمان التميمي الدمشقي المقرئ، ضابط مشهور، توفي سنة (198هـ)، ينظر ترجمته في: غاية النهاية: 172/1، ومعجم حفاظ القرآن: 75/1-76.

(64) لم أقف على قوله في كتبه، ونسبه أبو شامة والسمين الحلبي له أيضا، ينظر: إبراز المعاني: 339، والدر المصون: 89/2-90.

(65) هذا التعليل موجود بلا نسبة عند السمين الحلبي، ينظر: الدر المصون: 89/2-90.

(66) سورة مريم، من الآية: 75.

(67) البيت من البحر الوافر، ونسبه عبد الله القيسي للمغيرة بن حبناء، ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: 347/2، ولم أجده في ديوانه، وهو بلا نسبة في: الكتاب: 39/3، والمقتضب: 24/2.

والشاهد فيه: لا يجوز نصب الفعل بعد الفاء غير المسبوقة بنفي أو طلب إلا في الضرورة الشعرية، وقد اضطرَّ الشاعر هنا لنصبه وهو قوله: «فأستريحا» بـ«أن» مضمرة وجوبا بعد فاء السببية ولم تسبق بنفي أو طلب، ينظر: شرح الكافية الشافية: 1550/3، واللمحة في شرح الملحة: 883/2.

(68) هذا القول موجود بلا نسبة عند السمين الحلبي، ينظر: الدر المصون: 90/2.

(69) سورة إبراهيم، من الآية: 31.

(70) سورة الجاثية، من الآية: 14.

(71) قال الفراء: "وأما قوله: «فيكون» فهي منصوبة بالرد على «نقول» ، ومثلها التي في يس منصوبة، وقد رفعها أكثر القراء، وكان الكسائي يردُّ الرفع في النحل وفي يس، وهو جائز على أنْ تجعل «أن نقول له» كلاما تاما ثم تخبر بأنَّه سيكون، كما تقول للرجل: « إنما يكفيه أنْ آمره» ثمَّ تقول: فيفعل بعد ذلك ما يؤمر"، معاني القرآن: 100/2 ، والفراء أيضا نقل قولًا للكسائي فقال: "وقال الكسائي: سمعت من العرب: ما هي إلا ضربةٌ من الأسد فيحطم ظهره، ويحطم ظهره"، معاني القرآن: 423/2.

(72) هذا قول السمين الحلبي، ينظر الدر المصون: 91/2.

(73) البيت من البحر الوافر، وينسب لميسون بنت بحدل وهي زوج معاوية بن أبي سفيان، ينظر: سر صناعة الإعراب: 284/1، وشرح شذور الذهب: 405، وهو بلا نسبة في: الكتاب: 45/3، والمقتضب: 27/2.

والشاهد فيه: نصب الفعل، وهو قولها: «وتقر» بـ«أنْ» مضمرة جوازا؛ لأنَّها عطفته على الاسم «للبس»، ينظر: شرح الكافية الشافية: 1557/3، واللمحة في شرح الملحة: 837/2.

(74) بحسب المصادر التي أطلعت عليها لم أقف على صاحب هذا القول.

(75) أي: السمين الحلبي، وقد سبقت ترجمته.

(76) هو أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي، الفقيه الشافعي المشهور، الملقب بحجة الإسلام، له مصنفات عدّة من أشهرها: إحياء علوم الدين، والوسيط، والبسيط، والوجيز، والمستصفى، والخلاصة، توفي سنة (505هـ)، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان: 216/4-218، والأعلام: 22/7.

(77) لم أعثر على هذا الكتاب مطبوعا.

(78) سورة يوسف من الآية: 109، وسورة غافر، من الآية: 82، وسورة محمد، من الآية: 10.

(79) وردت الآية في المخطوط (فيكون)، والصواب ما أثبتناه [فتكون]، ولعلّه سهو من الناسخ.

(80) سورة الحج، من الآية: 46.

(81) زيادة يقتضيها النص.

(82) سورة آل عمران، من الآية: 47، وسورة مريم، من الآية: 35.

(83) وردت الآية في المخطوط (فيكون)، والصواب ما أثبتناه [فتكون]، ولعلّه سهو من الناسخ.

(84) سورة الحج، من الآية: 46.

(85) البيت من البحر الطويل، لم يعرف قائله، ويروى: «مليحة» و«ملاحة» بدل: «غريبة»، و«مليح» بدل: «غريب»، ينظر: الرسالة القشيرية: 446/2، والدر الفريد: 250/3.

(86) الرد الجميل لإلهية عيسى بصريح الإنجيل، للإمام الغزالي: 94-95.

(87) هو أبو الحسن برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّباط بن علي بن أبي بكر البِقَاعي الشافعي، كان محدّثًا وحافظًا ومفسرا واديبا ومؤرخًا، من أشهر كتبه: النكت الوفية بما في شرح الألفية، ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ومصاعد النَظر للإشراف على مقاصد السور، توفي سنة (885هـ)، ينظر ترجمته في: سلم الوصول: 42/1، والأعلام: 55/1-56.

(88) نظم الدرر: 427/4.

(89) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن الحسن بن إبراهيم التجيبي الأندلسي الحرالّي، نسبة إلى قرية الحرالة من مرسية، من أشهر كتبه: مفتاح الباب المقفل لفهم القرآن، وتراث أبي الحسن الحَرالّي المراكشي، توفي سنة (637هـ)، ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات: 120/20، والأعلام: 256/4- 257.

(90) تراث أبي الحسن الحرالي المراكشي: 257.

(91) نظم الدرر: 129/2.

(92) يعني بها كتاب: الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، وقال في هذا الموطن: "...لأنَّ «قالَ» ماضٍ، و«فَيكُونُ» مضارع، فلا يحسن عطفه عليه لاختلافهما، فإنْ قلت: فلم لا يجوز عطف المضارع على الماضي، كما جاز عطف الماضي على المضارع في قوله: ولقد أمر على اللّئيم يسبني فمضيت، ... قيل: لا يكون هذا بمنزلة البيت؛ لأنَّ المضارع فيه معنى المضي، والمراد به: ولقد مررت فمضيت، فجاز عطف الماضي على المضارع، من حيث أريد بالمضارع المضي، وليس المراد بقوله: «فَيكُونَ» في الآية المضي، فيعطف فيها على الماضي"، الحجة للقراء السبعة: 207/2-208.

(93) سورة آل عمران، من الآية: 59.

(94) البيت سبق تخريجه.

(95) نظم الدرر: 129/2.

(96) قا ل أبو شامة وهو يتحدث عن رأي أبي علي الفارسي: "ولم ير عطفه على «قالَ» من حيث أنَّه مضارع فلا يعطف على ماضٍ فأورد على نفسه عطف الماضي على المضارع ... قلْت: و«يكون» في هذه الآية بمعنى: «كان» فليجز عطفه على «قال»"، إبراز المعاني من حرز الأماني: 340، وهو أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان بن أبي بكر المقدسي الدمشقي، الشافعي، كان فقيها ومقرئا نحويا ومؤرخا، المعروف بأبي شامة؛ لشامة كبيرة كانت فوق حاجبه الأيسر، من أشهر كتبه: كتاب الروضتين في أخبار الدولتين: الصلاحية والنورية، وشرح الشاطبية المسمى بـ«إبراز المعاني من حرز الأماني»، والمرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، توفي سنة (665هـ)، ينظر ترجمته في: تاريخ البرزالي: 162/1، وفوات الوفيات: 270/2.

(97) نظم الدرر: 129/2.

(98) هو أبو علي الفارسي، وقد سبقت ترجمته، ولم أقف على تصريحه هذا فيما اطلعت عليه من مؤلفاته.

(99) نظم الدرر: 130/2.

(100) يعني به أبو علي الفارسي، وقد سبقت ترجمته، ولم أقف على قوله هذا فيما اطلعت عليه من مؤلفاته.

(101) سورة آل عمران، من الآية: 59.

(102) سورة الأنعام، من الآية: 73.

(103) نظم الدرر: 130/2.

(104) سورة البقرة، من الآية: 117.

(105) سبقت ترجمته، وتخريج قراءته.

(106) وردت الآية في المخطوط بحذف [إذا أردناه] والصواب ما أثبتناه، ولعلّه سهو من الناسخ.

(107) وردت الآية في المخطوط (أن يقول) والصواب ما أثبتناه، ولعلّه سهو من الناسخ.

([108]) سورة النحل، من الآية: 40.

([109]) سبق تخريج قراءته.

([110]) سورة يس، من الآية: 82.

([111]) نظم الدرر: 131/2.

([112]) هذا ردٌّ برهان الدين البقاعي على من قال بذلك، ينظر: نظم الدرر: 131/2.

([113]) سبقت ترجمته، وما قال به أيضا سبق.

([114]) سبقت ترجمته، وقد نقل أبو شامة قول ابن مجاهد بأنّه قال: "وقال ابن مجاهد: قرأ ابن عامر: «كُن فَيكُونَ» نصبا، قال: وهذا غير جائز في العربية" إبراز المعاني: 339.

([115]) الكلام للبقاعي.

([116]) نظم الدرر: 131/2.

([117]) الكلام للبقاعي.

([118]) سورة الشورى، من الآية: 35.

([119]) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي: «ويعلم» نصبا، وقرأ نافع وابن عامر: «ويعلم» رفعا، ينظر قراءتهم في: السبعة في القراءات: 581، ومعاني القراءات: 357/2.

([120]) وهو أبو رويم أو أبو عبد الرحمن نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي المدني، أحد القراء السبعة المشهورين، توفي سنة (169هـ)، ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: 32، ومعرفة القراء الكبار: 64.

([121]) سبقت ترجمته.

([122]) نظم الدرر: 131/2.

([123]) قال الرضي: "والأصل في استعمال «إذا» أنْ تكون لزمان من أزمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به"، شرح الرضي على الكافية: 185/3 -193، ونصه طويل الكلام يمكن الرجوع إليه، وهو نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، عالم بالعربية، من أشهر كتبه: شرح الشافية، وشرح الكافية، توفي سنة (686هـ)، ينظر ترجمته في: بغية الوعاة: 567/1، وكشف الظنون: 1021/2، والأعلام: 86/6.

([124]) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 185/3 -193، ونظم الدرر: 131/2-133.

([125]) يعني به: نجم الدين الرضي.

([126]) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 185/3 -193، ونظم الدرر: 131/2-133.

([127]) الذي حمل هذا الموطن هو أبو الأحسن الأخفش الأوسط، وهذا ما بينه أبو علي الفارسي في كتابه: الحجة: 206/2، وقد قال الاخفش في هذا الموطن: "وما كان بعد هذا جواب المجازاة بالفاء والواو فإنْ شئت ايضا نصبته على ضمير «أنْ» إذا نويت بالأول أن تجعله اسما كما قال: {إن يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ} {أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ} {وَيَعْلَمَ الَّذِينَ}" فنصب"، معاني القرآن للأخفش: 66/1-67.

([128]) وردت الآية في المخطوط (إن نشأ) والصوّاب ما أثبتناه، ولعله سَهْو من الناسخ.

([129]) سورة الشورى، من الآية: 33.

([130]) سورة الشورى، من الآية: 35.

([131]) يقصد بها قراءة: «ويعلم»، وقد سبق تخريجها.

([132]) ينظر: نظم الدرر: 133/2.

([133]) سبقت ترجمته.

([134]) نظم الدرر: 133/2-134.

([135]) الكلام للبقاعي.

([136]) هو أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي المالكي السَّفَاقُسي، كان نحويا وفقيها، ولقّب بالسَّفَاقُسي نسبة إلى سفَاقُس مدينة بنواحي إفريقية، وهو صاحب كتاب: المجيد في إعراب القرآن المجيد، توفي سنة (742هـ)، ينظر ترجمته في: بغية الوعاة: 425/1، وسلم الوصول: 46/1، 23/5، والأعلام: 63/1.

([137]) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي الأندلسي، المعروف بابن الضائع ،كان عالما باللغة العربية وبالكلام وبالفقه، من أشهر كتبه: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل للزجاجي، والرد على ابن عصفور، توفي سنة (680هـ)، ينظر: ترجمته في: بغية الوعاة: 204/2، والأعلام: 333/4.

([138]) لم أقف على حكايته في كتبه، ونسبها البقاعي له، ينظر: نظم الدرر: 134/2.

([139]) لم أقف على قوله في كتبه، وقد سبقت ترجمته.

([140]) سبق بيان رأيهم في ذلك.

([141]) نظم الدرر: 134/2.

([142]) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب أحاديث الأنبياء، باب: (ما جاء إنَّ الأعمال بالنِّيَّة والحسبة ولكلِّ امرئٍ)، برقم: 54، 20/1، وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الحيض، باب قوله –صلى الله عليه وسلم–: «إنَّما الأعمال بالنِّيَّة»، برقم: 5036، 48/6.

([143]) قال ابن مالك: "قراءة ابن عامر: (إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) بالنصب، على تقدير: فإنما يكون منه كن فيكون من ذلك الأمر، وهو نادر لا يكاد يعثر على مثله إلا في ضرورة الشعر، فأمَّا قولهم: إنَّما هي ضربة من الأسد فيحطم ظهره، فمن النصب بإضمار «أنْ» جوازا، لعطف مصدر مؤول على مصدر صريح، والمعنى: هي ضربة فحطمه، لا من باب قراءة ابن عامر"، شرح التسهيل لابن مالك: 46/4، وهو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني النحوي، من أشهر كتبه: التسهيل، وشرح التسهيل، والألفية، وشرح الكافية الشافية، وإيجاز التعريف في علم التصريف، وشواهد التوضيح، توفي سنة (672هـ)، ينظر ترجمته في: فوات الوفيات: 407/3، وبغية الوعاة: 130/1.

([144]) المقصود: هو برهان الدين البقاعي، وقد سبقت ترجمته، وقد قال في هذا الموطن: "فأمعنت النظر في ذلك لوقوع القطع بصحة قراءة ابن عامر لتواترها نقلاً عمن أنزل عليه القرآن، فلما رأيته لم ينصب إلّا ما في حيز «إذا» علمت أنَّ ذلك لأجلها لما فيها من معنى الشرط"، نظم الدرر: 131/2.